بلغت 38,8 مليار دينار وبنمو سنوي 5,4٪

«بيتك»: مليارا دينار نمو ودائع البنوك في يوليو.. الأعلى منذ عام

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان النمو السنوي في الودائع لدى القطاع المصرفي الكويتي تحسن في يوليو الماضي بما فيها الودائع الحكومية بما يقارب المليارين دينار بنسبة 5,4٪ وهي الأعلى خلال العام لتبقى أعلى من متوسط النمو المسجل خلال الاشهر السبعة الأولى من 2015 والبالغة 4,3٪، وايضا اعلى من نمو الودائع السنوي مقارنة بالشهر نفسه من 2014 بنسبة 5٪، حيث اقترب حجم الودائع من 38,8 مليار دينار في يوليو 2015 وفقا لآخر معلومات اصدرها بنك الكويت المركزي.

وأشار التقرير الى ان الودائع شهدت تراجعا على أساس شهري في يوليو الماضي للمرة الثانية وعلى التوالي خلال العام بنسبة 1,5٪ وبنحو 575 مليون دينار عن نحو 39,4 مليار دينار في يونيو2015 الذي كان قد تراجع بنسبة أقل.

ويأتي هذا النمو الذي اقترب من ملياري دينار مدفوعا بزيادة سنوية ملحوظة في ودائع القطاع الخاص وهي الأعلى منذ أكثر من عام نسبتها 6,5٪ وبأكثر من ملياري دينار، على الرغم من تراجع الودائع الحكومية بنسبة 1,4٪ وبمقدار 74 مليون دينار على أساس سنوي في يوليو 2015.

وتمثل ودائع القطاع المصرفي أهم مصدر للأموال بالنسبة إليه وجانبا بارزا من ميزانيته، إذ شكلت نحو 68,2٪ من إجمالي الميزانية المجمعة في يوليو 2015 مقارنة بـ67,8٪ في يوليو 2014، وتمثل ودائع القطاع الخاص نحو 86,9٪، بينما تشكل ودائع القطاع الحكومي 13,1٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي في يوليو 2015.

وتعد التسهيلات الائتمانية الممنوحة وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية من أهم الأنشطة التي تستخدم ودائع الجهاز المصرفي بصفة عامة، فقد ارتفعت حصة النشاط الائتماني الممنوح من ودائع القطاع المصرفي إلى 81,5٪ في يوليو مقارنة بحصة قدرها 80,7٪ في يونيو بينما لم تشهد حصتها في يوليو من العام الحالي تغيرا عنها في يوليو من عام 2014.

ودائع «الخاص» تستحوذ على 86٪ من إجمالي ودائع البنوك.. و13٪ لـ «الحكومي»

انخفاض ودائع «الخاص» بالعملة المحلية لـ 29,6 مليار دينار في يوليو

انخفاض الودائع تحت الطلب بـ 4٪ وتراجع الودائع الادخارية 1,2٪ شهرياً

48٪ ارتفاع ودائع «الخاص» بالعملات الأجنبية سنويا

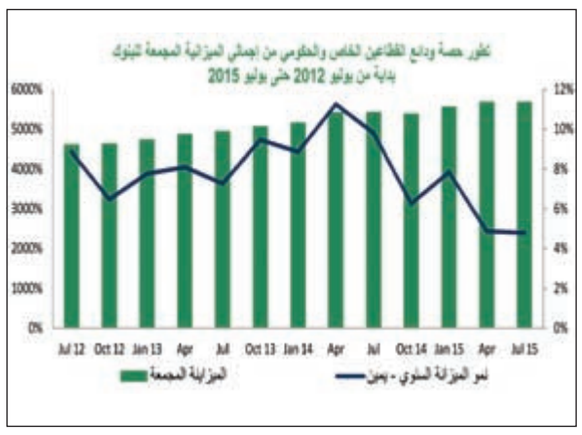

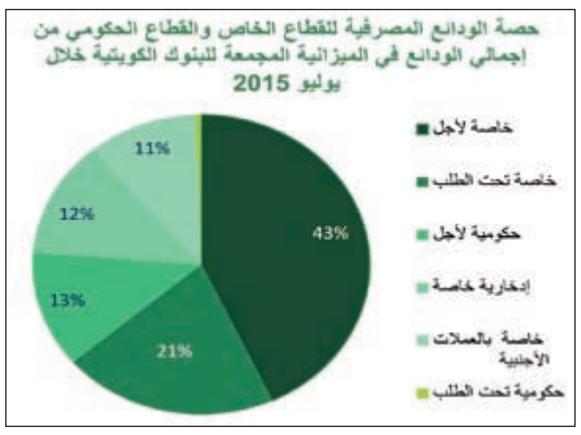

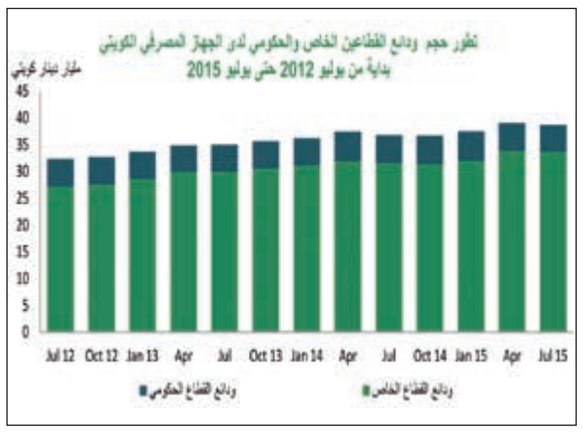

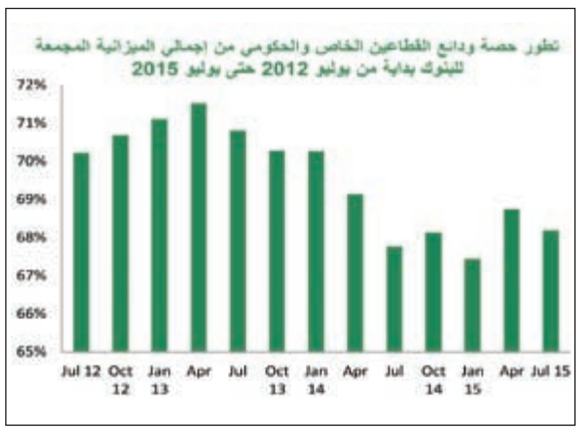

فقد ارتفعت حصة النشاط الائتماني الممنوح من ودائع القطاع المصرفي إلى 81,5٪ في يوليو مقارنة بحصة قدرها 80,7٪ في يونيو بينما لم تشهد حصتها في يوليو من العام الحالي تغيرا عنها في يوليو من عام 2014.

إجمالي ودائع القطاع الخاص

انخفضت ودائع القطاع الخاص على أساس شهري بنسبة 1,3٪ بنحو 453 مليون دينار إلى ما يزيد على 33,7 مليار دينار في يوليو مقارنة باستقرار شهدته في يونيو مسجلة نحو 34,17 مليار دينار.

بينما ارتفعت على أساس سنوي بنسبة 6,5٪ في يوليو بمقدار مليارى دينار عن 31,6 مليارا في يوليو 2014، وهي تفوق مستويات النمو السنوية في يوليو خلال الأعوام الماضية، لكنها ما زالت أقل من مستويات النمو السنوية الاستثنائية التي سجلتها خاصة خلال عام 2013 وما قبل عام 2009.

واستقرت حصة ودائع القطاع الخاص عند 95,5٪ من إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع (م3) الذي تراجع بنسبة 1,4٪ على أساس شهري إلى 35,3 مليار دينار في يوليو 2015، فيما شكلت حصة قدرها 94٪ من عرض النقود عند 33,7 مليار دينار في يوليو 2014، كما استقرت حصتها عند 59,3٪ من إجمالي الميزانية المجمعة خلال شهري يونيو ويوليو 2015، بارتفاع طفيف عن حصة قدرها 58,3٪ من إجمالي الميزانية المجمعة في 2014.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية إذ ارتفعت حصة الودائع بالعملة المحلية إلى 87,7٪ من ودائع القطاع الخاص في يوليو، على حساب الودائع بالعملات الأجنبية التي تراجعت حصتها نسبيا إلى 12,3٪ في يوليو 2015، وتشمل الودائع بالعملة المحلية 3 أنواع من الودائع طبقا لآجال استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

ويشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر وجاءت مرتفعة بنحو 1٪ إلى 56,5٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية في يوليو، وتراجعت حصة الودائع تحت الطلب بنسبة 1٪ إلى 27٪ من الودائع بالعملة المحلية في يوليو، واستقرت حصة الودائع الادخارية عند 16,5٪ من إجمالي ودائع القطاع الخاص في يوليو للشهر الرابع على التوالي.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية في شهر يوليو طبقا لتصنيفها، فقد تراجعت الودائع تحت الطلب إلى 8 مليارات دينار بثاني أعلى انخفاض منذ عام ونسبته 4٪ على أساس شهري وبمقدار 338 مليون دينار في يوليو مقارنة بنسبة ارتفاع 2٪ في يونيو مسجلة 8,3 مليارات دينار.

وانخفضت ودائع الادخار إلى 4,87 مليارات دينار في يوليو بنسبة 1,2٪ وبنحو 61,4 مليون دينار عن 4,93 مليارات دينار في يونيو، فيما تحسنت ودائع القطاع الخاص لأجل على أساس شهري لأكثر من 16,7 مليار دينار في يوليو بأقل من 1٪، مقارنة بارتفاع محدود شهدته في يونيو ووصلت الى 16,6 مليار دينار.

وانعكاسا لما سبق انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية إلى 29,6 مليار دينار بنسبة 1,1٪ وبمقدار 315 مليون دينار في يوليو، عن حجمها في يونيو الذي ارتفع بشكل طفيف إلى 29,9 مليار دينار بنحو 64 مليون دينار، كما انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية على أساس شهري للمرة الثالثة على التوالي في عام 2015 إلى 4,1 مليارات دينار بنسبة 3,2٪ وبمقدار 138 مليون دينار في يوليو، عن نحو 4,3 مليارات دينار في يونيو الذي تراجع على أساس شهري بنسبة 1,8٪.

أما على مستوى النمو السنوي لجميع تصنيفات ودائع القطاع الخاص، فقد شهدت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب ارتفاعا نسبته 5,8٪ بنحو 439 مليون دينار على أساس سنوي، مقارنة بنحو 7,6 مليارات دينار في يوليو 2014، ويعد ذلك النمو أعلى من يونيو 2015، ويقل كثيرا عن مستويات النمو التي وصلت إلى 14,3٪ في يوليو 2014.

بينما زاد انخفاض الودائع الادخارية على أساس سنوي بنسبة 2,1٪ في يوليو، بينما ارتفعت الودائع لأجل على أساس سنوي بنسبة 2,4٪ مقارنة بنحو 16,3 مليار دينار في يوليو 2014، وبالتالي ارتفعت على أساس سنوي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة 2,5٪ بنحو731 مليون دينار مقارنة بما يفوق 28,8 مليار دينار في يوليو 2014.

بينما نمت الودائع بالعملات الأجنبية بثاني أعلى ارتفاع يشهده الشهر يوليو منذ عام 2005 بعد نمو عام 2009 ونسبته 47,9٪، مقارنة بنحو 2,8 مليارات دينار في يوليو 2014.

تراجع الودائع الحكومية لـ 5 مليارات دينار في يوليو

تراجعت ودائع القطاع الحكومي على أساس شهري لأكثر من 5 مليارات دينار بنسبة 2,3٪ وبمقدار 122 مليون دينار، عن نحو 5,2 مليارات دينار في يونيو، بينما انخفضت الودائع الحكومية على أساس سنوي بنسبة 1,4٪ مقارنة بنحو 5,1 مليارات دينار في يوليو 2014.

وقد انخفضت حصتها نسبيا إلى 13,1٪ من إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية، وتراجعت إلى 8,9٪ من إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك خلال يوليو 2015، ويشير توزيع الودائع الحكومية وفقا لآجالها إلى أن الودائع الحكومية لأجل تمثل الجانب الأكبر من الودائع الحكومية بأكثر من 96,2٪ خلال شهر يوليو مقابل 95,9٪ في يونيو، بينما تمثل الودائع تحت الطلب النسبة الباقية، والتي تقلصت من جديد إلى 3,8٪ من إجمالي الودائع الحكومية في يوليو، مقارنة بحصة 4,1٪ في يونيو.

وقد انخفضت الودائع الحكومية تحت الطلب إلى 195 مليون دينار بنسبة 7,8٪ على أساس شهري وبمقدار 16,6 مليون دينار في يوليو مقارنة بنحو 211,6 مليون في يونيو الذي تراجع بنسبة هي الأعلى على أساس شهري منذ ديسمبر 2013 وقدرها 43,8٪.

بينما تراجعت الودائع الحكومية لأجل إلى 4,87 مليارات دينار في يونيو على أساس شهري بنسبة 2,1٪ وبمقدار 105 ملايين دينار عن حجمها الذي تراجع إلى 4,98 مليارات دينار في يونيو بأقل من 0,5٪، وعلى أساس سنوي زادت الودائع الحكومية تحت الطلب بنسبة 3,6٪ بنحو 6,8 ملايين دينار عن نحو 188 مليون دينار في يوليو 2014.

الناتج المحلي غير النفطي يحافظ على قوته بانتعاش قطاع التشييد والبناء

«الوطني»: السياحة تدعم الاقتصاد الإماراتي مع استمرار تراجع النفط

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني انه من المتوقع ان يشهد نمو الناتج المحلي الاجمالي النفطي لدولة الإمارات ضعفا على المدى القريب الى المدى المتوسط، وذلك في ظل تراجع مستوى الطلب العالمي للنفط وتوافر امدادات كافية في أسواق النفط، لافتا الى انه من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي النفطي للإمارات نحو 0,3٪ على أساس سنوي في 2015 مقابل ما بلغه في 2014 عند 4,0٪.

واشار التقرير الى ان نمو القطاع غير النفطي من المتوقع ان يحافظ على قوته ليصل الى 5٪ على أساس سنوي في العامين 2015 و2016، ويأتي هذا النمو نتيجة انتعاش النشاط في قطاع السياحة وقطاع التشييد والبناء، بخاصة النقل والمواصلات والضيافة، ومن المتوقع أن يتسارع النشاط في قطاع التشييد والبناء تماشيا مع اقتراب الاستعدادات للمعرض الدولي في دبي (اكسبو 2020).

وعلى الجانب الآخر، فقد شهد مؤشر مديري المشتريات تسارعا جيدا خلال أغسطس الماضي، حيث ارتفع مؤشر الإمارات الرئيسي لمديري المشتريات الذي يعد مؤشرا قياديا للاقتصاد الإماراتي مرة أخرى في أغسطس ليصل الى 57,1 مقارنة بـ 55,8 في يوليو وذلك نتيجة المكاسب القوية من الانتاج والطلبات الجديدة والمشتريات، ويشير تجاوز المؤشر مستوى 50 الى التوسع بينما يشير الى التقلص عند بلوغه أقل من 50.

وشهد كل من الانتاج والطلبات الجديدة ارتفاعا قابله تراجعا في مؤشر طلبات التصدير الجديدة، حيث تراجعت طلبات التصدير الى أقل مستوى لها منذ عامين لتصل الى 54,4 خلال أغسطس وذلك في ظل قوة الدولار (والدرهم الإماراتي تباعا) وتراجع الطلب العالمي، وقد استقرت الضغوطات التضخمية تماشيا مع استقرار تكاليف الانتاج والموظفين.

والجدير بالذكر أيضا أن وتيرة التوظيف قد استقرت على الرغم من تراجع أسعار النفط وبقاء المؤشر الثانوي فوق 52 خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، ومن شأن ذلك التخفيف من القلق بشأن انقطاعات كبيرة في الاستهلاك المحلي والاقتصاد بشكل عام، ومن المتوقع أن تظهر التغيرات التي طال انتظارها لقانون الشركات الجديد في الإمارات والتي تشمل خفض النسبة الأدنى للأسهم التي يتوجب على الشركة اكتتابها من 55٪ الى 30٪. وقد يؤدي هذا التغير الى زيادة الاصدارات الأولية للاكتتاب العام وذلك لاعتبار أصحاب المشاريع أن نسبة 55٪ عالية جدا وقلقهم بشأن الاستثمار في مشاريعهم.

استقرار معدل التضخم

من المتوقع أن يستقر معدل التضخم العام خلال الأشهر القادمة بعد ان شهد تسارعا في النصف الأول من 2015 وذلك نتيجة استقرار التضخم في مكون الاسكان الذي يشكل جزءا كبيرا من معدل التضخم العام. كما ستساهم قوة الدولار وتراجع أسعار السلع في الحد من أي زيادات كبيرة في معدل التضخم العام.

وقد أظهرت البيانات الأخيرة لشهر يوليو أن معدل التضخم قد بلغ أعلى مستوى له عند 4,4٪ على أساس سنوي. وقد جاء هذا الارتفاع على خلفية قوة نمو تكاليف المنازل وارتفاع كبير في تضخم أسعار المواد الغذائية (من 1,4٪ على أساس سنوي الى 3,4٪ على أساس سنوي في يوليو). ولكن ليس من المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع في تضخم أسعار المواد الغذائية، اذ انه جاء في الفترة التي توافق شهر رمضان واجازة العيد والتي لطالما تشهد ارتفاعا في الطلب على المواد الغذائية.

وبينما شهد معدل التضخم في مكون الاسكان قوة في النمو للشهر الثاني على التوالي، الا أنه تراجع بصورة طفيفة ليصل الى 10٪ على أساس سنوي من 10,2٪. وقد استمر التضخم في هذا المكون بالارتفاع منذ نهاية 2013 نتيجة تعافي النشاط في قطاع العقار السكني.

وقد جاء الارتفاع الضخم في تكاليف المنازل في النصف الأول من 2015 نتيجة رفع أسعار الكهرباء والماء للمواطنين والوافدين بالاضافة الى الغاء سقف الايجارات في أبوظبي. ولكن من المفترض أن يستقر التضخم في مكون الاسكان على المدى المتوسط نتيجة وفرة الوحدات السكنية وتراجع التأثير الذي تركه رفع تكاليف الخدمات.

مؤشر مديري المشتريات يرتفع في أغسطس متجاوزاً الـ 57 مقارنة بـ 55,8 في يوليو

التضخم يبلغ أعلى مستوياته في يوليو عند 4,4٪ لارتفاع أسعار المواد الغذائية

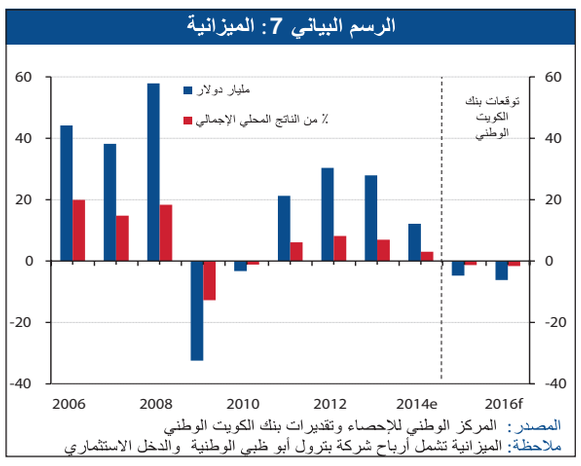

المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني
ملاحظة: الميزانية تشمل أرباح شركة بترول أبو ظبي الوطنية والدخل الاستثماري

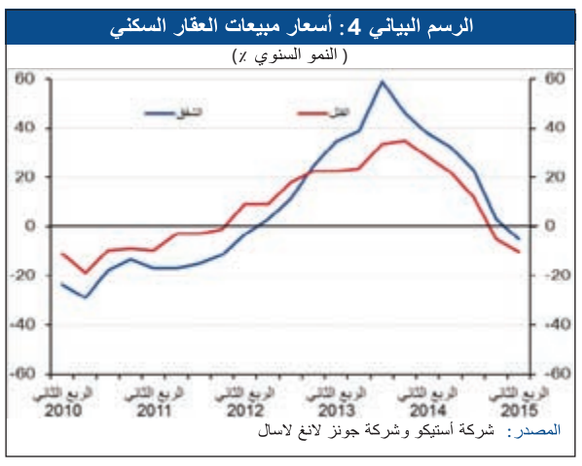

المصدر: شركة أستيكو وشركة جونز لانغ لاسال

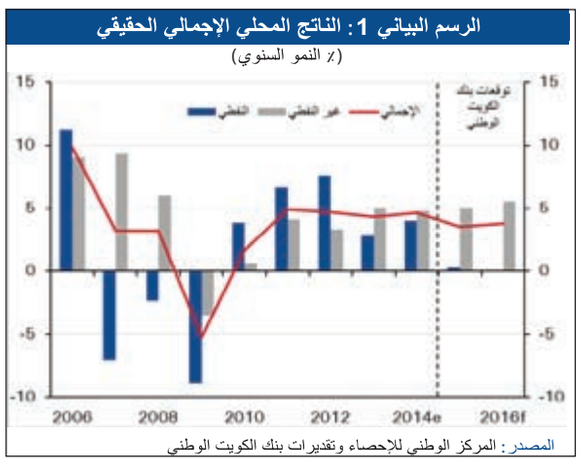

المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

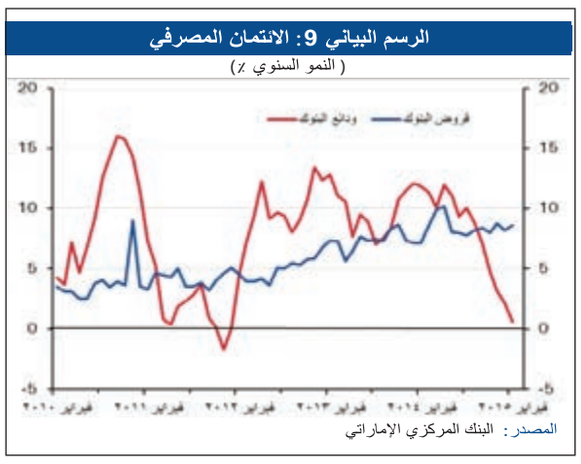

المصدر: البنك المركزي الإماراتي

عقارات دبي السكنية تتراجع في 2014 ومطلع 2015

استمرت أسعار العقار السكني في دبي بالتراجع في مطلع العام 2015، حيث تراجع نمو كل من أسعار الشقق والفلل الى مستوى سلبي في بداية العام 2015 للمرة الأولى منذ 3 سنوات. وتشير شركة «أستيكو» للخدمات العقارية الى تراجع أسعار الشقق في دبي بواقع 5٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2015 وتراجع أسعار الفلل بواقع 10,2٪ خلال الفترة ذاتها.

وقد ساهم رفع الرسوم على الصفقات في الربع الأخير من العام 2013 بالاضافة الى تحديد سقف للرهن العقاري في بداية العام 2014 الى ركود نشاط العقار السكني وكبح نشاط المضاربة. وقد صاحب تلك الأمور ارتفاع مستمر في توافر الوحدات السكنية بالاضافة الى تقلبات في وتيرة الرغبات والاقبال على المخاطرة في سوق العقار السكني.

وقد أبدى البائعون استعدادهم لخفض الأسعار لتتناسب مع رغبات المشترين في ظل ارتفاع وفرة الوحدات السكنية، كما ان العديد من المشترين قد اتجهوا لشراء الوحدات السكنية الجاهزة والأقل تكلفة. وبينما استمرت قيمة الصفقات بالتراجع، شهد عدد الصفقات تعافيا الى حد ما نتيجة زيادة النشاط في مكون الوحدات السكنية ذات الدخل المحدود، ونتوقع مستقبلا أن يرتفع النشاط العقاري في الوحدات السكنية ذات السعر المتوسط، ما قد يقابل تباطؤ النشاط في مكون الوحدات السكنية ذات التكلفة العالية. كما تسببت قوة الدرهم أمام العملات الرئيسية للأسواق الناشئة في التأثير سلبا على سوق العقار وعلى مبيعات المشترين الروسيين والآسيويين، الا أن هذا التأثير يعد محدودا وذلك لأن أغلبية المبيعات للإماراتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار. والجدير بالذكر أن سوق العقار في دبي تشهد تراجعا ملحوظا وقد استطاعت المعايير الجديدة تصحيح المسار.

استمرار ربط الدولار بالدرهم رغم التراجع المستمر

ارتبط الدرهم الإماراتي بالدولار عند سعر دولار واحد مقابل 3,673 دراهم منذ العام 1997. وقد ساهمت سياسة أسعار الصرف الحالية في دعم استقرار الاقتصاد الكلي للإمارات ودعم معدل التضخم والحفاظ على ثقة المستثمر، وقد واجه الربط بعض الضغوطات نتيجة تراجع أسعار النفط مؤخرا وقوة الدولار أمام معظم العملات الاخرى، الا أن امتلاك الإمارات لاحتياطات مالية متينة قد مكنها من دعم ارتباط عملتها بالدولار.

وقد أدت قوة الدولار الى تراجع الدرهم الإماراتي الموزون تجاريا، ما ادى بدوره الى ارتفاع تكاليف الصادرات وارتفاع التكلفة للسياح والمستثمرين من الوافدين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي وأميركا.